والفلسطينية، بما فيها الدفع الى الصلح بين م.ت.ف. وسوريا، والعمل على ادخال مصر، كعنصر مركزي، في عملية السلام، وتأييد الموقف الاردني الرافض للحلول المنفردة والداعم لفكرة المؤتمر الدولي. والطموح السوفياتي الكبير خلاصته اعادة صوغ اتفاق شبيه بالاتفاق الاردني ـ الفلسطيني، الذي قاومه السوفيات، أصلاً، للوصول الى اتفاق اردني ـ فلسطيني ـ مصري وربما سوري، وهو الامر الذي تشكّلت أولى ملامحه في «القمة الثلاثية» في العقبة، بين حسين ومبارك وعرفات، والتي لم تكن سوى استكمالاً لتوجّه سوفياتي أعطى الولايات المتحدة تطمينات اضافية على نوايا موسكو نحو تحقيق تسوية للنزاع في المنطقة.

وبالطبع، فان هذا الطرح السوفياتي كان لافتاً لانتباه واشنطن، كونه اقترب، في هذا الشأن، الى حدود لافتة للنظر، مع الموقف الاميركي. وعلى الرغم من ان لكلٍ «غاية في نفس يعقوب»، فثمة من يعتقد بأن هذا «التقارب» هو الذي اقنع الاميركيين بأن الوقت قد حان للتحرك باتجاه الفلسطينيين واقامة الحوار معهم.

الصدى في الموقف الاوروبي

اذا شئنا الاستطراد في الاشارة الى العوامل التي أثّرت، بشكل ملحوظ، في صنع القرار الاميركي، يبرز الدور الاوروبي كعامل مساعد على تفكيك عقدة التشنّج في لسان الادارة الاميركية، الذي أطلق دينامية جديدة أذابت بعض الجليد في الموقف الاميركي، وسرّعت في الخروج من حالة الشلل التي اصيبت بها الذراع الاميركية، في أعقاب الانتفاضة في الارض المحتلة.

كان لسان حال اوروبا يقول ان الولايات المتحدة تستطيع ان تتخذ الموقف السلبي ازاء ما يجري في المنطقة، وتستطيع، كذلك، ان تتحمّل نتائج مثل هذا الموقف، لاعتبارات عدة، منها انها دولة عظمى قادرة على هضم الضربات والنكسات وحتى الهزائم، وعلى استيعابها، وبالتالي، تسخيرها لمصلحتها؛ ومنها، أيضاً، انها بعيدة، جغرافياً، من ساحة الصراع، وقادرة، بالتالي، على تقليص نسبة ما قد تتعرّض له من مسالك وممارسات. لكن نتائج مواقفها السلبية لا بد ان تنعكس، سلباً، على بلدان القارة القديمة، على الرغم من عدم ضلوع هذه الاخيرة في تلك المواقف، وربما عدم موافقتها عليها، وذلك عائد الى كونها في حلف استراتيجي واحد مع الولايات المتحدة، والى اعتقاد خصوم هذه بأن الحاق الاذى باوروبا يؤذي حليفها الاميركي، وإنْ بصورة غير مباشرة.

واذا ما كانت المجموعة الاوروبية تحسب حساباً كبيراً لخواطر واشنطن، فانها تقيم، أيضاً، الحسابات الدقيقة لجهة مصالحها السياسية والاقتصادية، على السواء. ولا مانع، هنا، من التذكير بأن السوق المشتركة دخلت، منذ العام ١٩٦٩، مرحلة تطبيق سياسة «توسيع السوق» باتفاقيات متعددة، هدفت الى الارتقاء بتنظيم التبادلات التجارية على أساس التخصص الانتاجي المتكامل في تقسيم عمل دقيق مع محيط دول السوق؛ والمعني بهذا، أساساً، الاطار العربي. وعليه، فاذا ما كانت الوحدة الاوروبية، على الاساس الاقتصادي المذكور، تفترض اسلوباً عقلانياً في استغلال متغيرات التوازنات الاقليمية والدولية، فانها تكشف، في الوقت عينه، عجز المحيط الاوروبي، خصوصاً العربي، عن استغلال عقلاني موازٍ للمعطيات ذاتها، يوظف لتحقيق حل سياسي لأزمة المنطقة.

في هذا الاطار، برزت في الموقف الاوروبي، منذ مطلع العام ١٩٨٨، مجموعة من العناصر الايجابية القابلة للتطوير، ولاعتبارها أساساً صالحاً لانطلاق دور أوروبي، بما تحتمله من